# التحولات العالمية الجديدة وواقع البلدان العربية مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى

الدكتور

**محمد ياسر شبل الخواجة**

بجامعتى طنطا وقطر

# التحولات العالمية الجديدة وواقع البلدان العربية مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى

## تقديم

تشير التغيرات السريعة الشاملة التى شهدها العالم خلال النصف الأخير من القرن العشرين ظهور نظام عالمى جديد بدأت تتشكل ملامحه بصورة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التى تركت العالم ينقسم إلى قطبين عالميين، ونشأت قوة الدول النامية لتدور رحاها فى إطار هذين القطبين العملاقين، لكن منذ مطلع الثمانينات من القرن الحالى ظهرت أفكار جديدة لتعبر عن نوعية النظام الاقتصادى والسياسى العالمى الجديد خاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى، وتراجع الاشتراكية كمذهب فكرى، واختفاء النظام العالمى القائم على الثنائية القطبية، ثم بدأت معالم عملية اعادة تشكيل العلاقات الدولية داخل النظام الرأسمالى العالمى الجديد[١] وفى اطار ذلك سوف ينطلق البحث الراهن من افتراض أساسى مؤداة «أن هناك تأثيراً واضحاً للتحولات العالمية الجديدة على الوحدات المكونة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد، سواء أخذت هذه الوحدات شكل نظم دولية أو تكتلات اقتصادية ضخمة ، أو شكل دول تابعة» على أساس أنه من المتصور أنه فى كل نظام عالمى جديد فإن فرصاً ومخاطرً سوف تحدث وتتولد بالنسبة للوحدات الفرعية بل وأحياناً قد تتاح للوحدات أو للنظم الفرعية أرحب للمساهمة فى إعادة تشكيل ملامح النظام العالمى الجديد.

أولها : تقديم رؤية نظرية لتأصيل نظرية النسق الرأسمالى العالمى فى تحليلاتها للنظام العالمى، والنظام الاقليمى والعلاقة بينهما.

ثانيها : تطبيقى يتعرض للتعرف على ملامح التحولات العالمية الجديدة وأثرهما على الواقع العربى الراهن .

ثالثها : يعود إلى المجتمع المصرى ويدرس واقع المجتمع المصرى الراهن فى ظل التغيرات العالمية الجديدة.

## ثانياً : نظرية النسق الرأسمالى العالمى .

تتخذ نظرية النسق الرأسمالى العالمى موقفاً راديكالياً من النظريات والسياسات

الاقتصادية التى قامت على افتراض إمكان تحقيق التنمية فى ظل الارتباط بالسوق الرأسمالى العالمى، بل إن كتاب هذه النظرية لم يقصروا اهتمامهم على كشف عجز هذه النظريات وتمركزها حول الذات الاوربية، بل حاولوا ايضاً طرح منظور فكرى بديل نابع من العالم الثالث، ويشكل فى الوقت نفسه بدايات نظرية تنموية بديلة لا تستطيع فهم وتحليل وتفسير مشكلات الدول النامية وبالتالى لا تتلائم أساساً مع اوضاع هذه الدول وبالتالى لاتصلح لصياغة استراتيجية تنموية ملائمه لها[٢] .

ولذا فإن نظرية النسق الرأسمالى العالمى تدور حول استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، وأن من الضرورى النظر إلى العالم بوصفه نسقاً أو نظاماً واحداً خصوصاً وأن العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول - والمقصود بها علاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية - قد تشكلت وتطورت فى إطار السوق العالمى [٣].

ومن ثم فقد عكس الادب النظرى لنظرية النسق الرأسمالى العالمى غياب إمكانية تحقيق التنمية المستقلة للدول الاقل نمواً نتيجة « التشوهات البنائية» الناجمة عن الشروط غير المتكافئة للتجارة بينهم وبين الدول المتقدمة، والتأثير السلبى للشركات متعددة الجنسيات، وطابع العنف البنائى السائد فى هذه التفاعلات[٤] .

وفى هذا الصدد يقول فورتادوا فى وصفه ولادة ظاهرة التبعية «تتجلى ظاهرة التبعية فى بادئ الأمر بتبنى انماط استهلاكية تفرضها البلدان الخارجية؛ ويتم ذلك باستعمال الفائض الناتج عن التجارة الخارجية ولكن ديناميكية القطاع الاستهلاكى فى الداخل هى التى تحول هذه التبعية إلى سيروة يصعب الفكاك عنها [٥]. وثمة قضايا إضافية هامه من منظور نظرية النسق العالمى يجب التركيز عليها فى هذا الاطار هى:

**القضية الأولى** : تتعلق بضرورة تحليل ديناميات وميكرترمات النسق الرأسمالى فى إطار دورته الاقتصادية الكاملة بما يتخللها من أزمات دورية مستمرة

**القضية الثانية** : تتمثل فى تأثير الازمات الدورية على العلاقة بين الدول المتقدمة

والرأسمالية وغير الرأسمالية من جانب، وبين الدول المتقدمة والمجتماعات النامية من جانب آخر .

**القضية الثالثة :** وتركز على التراكم غير المتكافئ بين المراكز والمحيطات بمعنى تأثير استراتيجية النسق الرأسمالى العالمى القائمة على محور الاستغلال المفرط للدول النامية فى سبيل تفادى الازمة إلى الإبقاء على العلاقة غير المتكافئة حتى يتم التراكم الرأسمالى capital accumulation فى الجزء المتقدم ويترسخ التخلف فى الجزء الآخر من العالم النامى [٦] أى أن التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة فالتنمية فى مراكز النظام الرأسمالى يقابلها بالضرورة تخلف فى المجتمعات المحيطة أو التوابع.

وفى ضوء هذه الرؤية تكون وحدة التحليل الاساسية هى النظام العالمى برمته، فلا يمكن فهم عمليات التخلف الداخلى فى البلدان الخارجية عن نطاق المركز الرأسمالى إلا فى ضوء فهم العلاقة التاريخية التى ربطت هذه البلدان بالرأسمالية العالمية. ويعد جون آندرفرانك، ودوسانتوس، وسمير أمين، وايمانويل والرشتين من أظهر الذين قدموا مفهوم النظام العالمى واتجهوا بفكرهم نحو العالمية، وابتعدوا كثيراً عن المحلية، وفى ضوء هذا المنظور العالمى يقسم النظام الاقتصادى العالمى وفقاً لمبدأ تقسيم العمل، كما يشير فرانك إلى مراكز، وتوابع، اشباه توابع وبأن هناك سلسلة من التبعية تتجة من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة فى العالم أو هو تسلسل يتجة من خلاله الفائض الاقتصادى حتى يصل إلى «الميتروبوليس» مروراً بمن يخضعون لهذا المركز[٧].

أو أنه كما يقول - والرشتين - يضم ثقافات متنوعة ونظاماً اقتصادياً واحداً تتدرج فيه الدول أو مجموعات الدول فى شرائح تحتوى بعضها إلى أن تصل إلى مراكز العالم الرأسمالى التى تحتوى الجميع .

أو إنه - كما يقول سمير أمين - يضم مجموعات من الدول تحكمها علاقات غير متكافئة واشكال من التطور اللامتكافئ [٨].

وهذا يعنى أن النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى قد تضن فى داخله علاقة

استقطابية ثنائية متمركزة حول طرفين أو قطبين، القطب الجاذب الموجب أو الفاعل ويتمثل فى النظام الرأسمالى العالمى المركزى، والقطب المنجذب السالب أو المنفعل ويتمثل فى البلدان المتخلفة اقتصادياً والمرتبطة عضوياً بعلاقة تقسيم العمل الدولى مع المركز، وقد تركزت، وتمركزت مصادر التطور والنمو الاقتصادى فى العالم الرأسمالى الصناعى المتقدم للاسباب التاريخية المعلومة، بينما حرمت البلاد المتخلفة اقتصادياً من هذه المصادر لأسباب الاستعمار والإرث الاستعمارى ومن طبيعة النمو ذى الطبيعة الاستقطابية وتكون النتيجة تعاظم النمو وتعميق الركود حول طرفى العلاقة الاستقطابية(٩) .

ووفقاً لهذا التصور فان العامل الجوهرى فى عملية التخلف المستمرة التى تشهدها وتعايشها معظم الدول النامية هى فى جوهرها نتاج لعلاقة تبعية هذه الدول للرأسمالية العالمية أو بعبارة أخرى هى نتاج للعلاقة غير المتكافئة بين دول العواصم والتوابع، وهى علاقة يحكمها تناقض تراكم معدلات التنمية الاستثمارية التى تحدث فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وتكوين معدلات التخلف فى المحيطات التابعة، ومن ثم فإن تنمية النسق الرأسمالى يعنى وفى نفس الوقت تطوير التخلف فى دول العالم، إذن فالترابط العضوى بين النسق الرأسمالى العالمى والدول التابعة هو لب المشكلة لعمليتى التنمية والتخلف، وعلى هذا فإن العلاقة اللامتكافئة تفرض على الدول التابعة أن تظل متخلفة بحكم استغلال المراكز لها ، وأن السبيل الوحيد لتجاوز ذلك هو أن تكسر البلاد التابعة علاقتها بالسوق العالمية، وأن توقف امتصاص فائضها الاقتصادى ، وأن تناضل من أجل تحقيق الاعتماد الذاتى، ولكى يتحقق ذلك ذلك لابد من إحداث تحول سياسى ثورى، وهنا يلعب الصعيد السياسى دوراً قيادياً، وعندما تزال العقبات الخارجية فإن التنمية الذاتية تصبح متاحة وممكنة (١٠).

فى حين يذهب كل من - كاردسو وفاليتو - إلى تقديم تصور أكثر شمولاً لظاهرة تخلف الدول النامية ليس فقط على أساس القوى الخارجية وحدها (المتمثلة فى الدول الرأسمالية الغربية) بل أيضاً فى ضوء ترابط المصالح بين القوى الاجتماعية الداخلية (المتمثلة فى الطبقات الاجتماعية الداخلية) المسيطرة والمهيمنة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطبقات الرأسمالية العالمية (١١).

ومن القضايا التى كشفت عنها نظرية النسق الرأسمالى العالمى فى هذا الصدد ظاهرة تعايش اشكالية إنتاجية متناقضة فى بنية المجتمع التابع، فبالرغم من أن النمط الرأسمالى يمثل قطاعاً مسيطراً فى الاقتصاد التابع سواء فى قطاعى الزراعة أو الصناعة إلا أنه يتعايش مع هذا النمط (الرأسمالى) انماط غير رأسمالية أو اللارأسمالية non-capitalist فى المجال الزراعى ، وفى المجال الحرفى و فى مجال الصناعات الصغيرة، وأن هذه الانماط اللارأسمالية تعيش متمفصلة مع النمط الرأسمالى الذى يخضعها لمتطلباته، ويمتص فائضها ويحوله إلى قيمة تبادلية يتم تداولها عبر قنوات امتصاص الفائض فى النظام الرأسمالى العالمى (١٢).

وأن هذا التحليل يكشف عن أن الانخراط فى النظام الرأسمالى العالمى لايلغى تماماً الاشكال التقليدية، وانما يضمها جميعاً فى نمط جديد مختلف، وتعد تحليلات كرستوفر دينن dunn من أهم التحليلات التى ظهرت حول تميز النظام الاقتصادى العالمى بانماط الإنتاج الرأسمالى، ولكنه يؤكد أن مكونات النظرية الرأسمالية يجب أن تتعدل عن واقعها التقليدى لتشمل أنماط الإنتاج المتعدد (١٣).

وبالرغم من تعدد أنماط الانتاج، فإن تطور التشكيلية الاجتماعية - الاقتصادية فى البدان النامية يسير فى اتجاه نمو دور علاقات الانتاج الرأسمالية المتمثلة فى القطاع الرأسمالى - الخاص والاجنبى - وبعناصر رأسمالية الدولة (١٤).

وبشكل عام فان كتاب نظرية النسق الرأسمالى العالمى قد طرحوا ثلاثة اشكال من التفاعلات الرئيسية داخل هيكل النظام الرأسمالى العالمى الجديد يمكن إيجازها على النحو التالى:

أولها : علاقات الاعتماد المتبادل interdependence وهى التى تتسم بالعلاقات المتكافئة بين الدول الداخلة فيها بحيث تستفيد كل منها بشكل مساوٍ بدرجة أكبر أو أقل .

ثانيها : علاقات الاعتمادdependence وهى التى تقوم على الاعتماد المتبادل ولكن يستفيد منها الطرف الأقوى بدرجة أكبر من الأطراف الأقل قوة وغنى.

ثالثها : علاقات التبعية dependency وهى التى تقوم على علاقات غير متكافئة بحيث يستفيد منها الطرف الأقوى ، والأغنى ويحدث ضرراً سلبياً بالطرف الأقل والأضعف (١٥).

ووفقاً لهذا التقسيم السالف فاننا نلاحظ أن الشكل الثالث من هذه العلاقات هو الذى يسود بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية ومنها الدول العربية، لأن التقسيم الدولى للعمل الذى تقترحه بلدان المركز اليوم على بلدان الاطراف مازال يفتقر إلى العدالة، وعدم المساواة لأنه يجعل دول الأطراف كمورد للموارد الأولية، كما أنه يعد مسئولاً عن إنتاج السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة من أجل تصديرها إلى بلدان المركز المتقدمة التى تحتفظ لنفسها بالمنتجات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا.

وهذا التقسيم يعمل أيضاً بدرجة أكبر فى خدمة الشركات متعددة الجنسيات التى سيكون باستطاعتها التعويض عن معدلات الربح المنخفضة التى تحفظها البلدان الغنية بمعدلات أعلى بكثير فى البلدان الفقيرة. يضاف إلى ذلك أن بلدان الأطراف تسود فيها الطبقة الكومبرادورية التى تتطابق مصالحها مع مصالح بلدان المركز، وعن طريق هذا التطابق تنتفع تلك الطبقة من العلاقة القائمة مع البلدان الأخيرة، وهذه القيادة تفرض نموذجاً للتنمية يخدم مصالحها الخاصة، ومصالح بلدان المركز ويلحق الضرر بسكان العالم الثالث(١٦).

وفى ضوء وجهة هذه النظرية يتبين أن تخلف الدول الهامشية لايمكن ارجاعه فقط إلى بنية النسق الرأسمالى العالمى التى تقوم على علاقات الاستغلال والقهر الخارجية بل ينبع من مصالح الطبقات الاجتماعية المسيطرة المحلية والدولية أيضاً.

## ثالثاً : التحولات العالمية الجديدة وأثرها على واقع الوطن العربى

١- شهد الاقتصاد العالمى تغيرات عميقة خلال العقدين الماضيين، وكان لذلك تأثيراته على امكانيات التنمية وحدودها والبلاد العربية على وجه الخصوص، ولعل أول هذه التغيرات وأهمها جميعاً هو التطورات بعيدة المدى التى جرت فى الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية فى أوربا الشرقية، التى شكلت نهاية طبيعية للنظام العالمى القديم الذى كان أساساً نظاماً

ثنائى القطبية، كذلك شكل استفراد الولايات المتحدة الراهن بالشأن العالمى بداية بروز النظام العالمى الجديد، الذى تؤكد كل المعطيات أنه اساساً نظام أحادى القطب. بيد أن استفراد الولايات المتحدة ليس هو السمة الوحيدة المميزة للنظام العالمى الجديد. فبالإضافة إلى ذلك هناك البروز المفاجئ لكل من اليابان واوربا والصين كقوى كبرى جديدة، لقد ازداد مؤخراً حضور اليابان كقوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية عملاقة، كما ازداد ادراك العالم بجدية مشروع الوحدة الاقتصادية الاوربية التى أصبحت حقيقة من حقائق هذا العصر. كذلك أخذت الصين تبرز فجأة ليس كقوة بشرية ضخمة فحسب وانما كقوة اقتصادية متنامية تتطلع للقيام بدور سياسى على الساحة الدولية، إن لدى كل قوة من هذه القوى الكبرى الجديدة مشروعها المستقبلى وطموحها الحضارى الخاص بها(١٧). وهى تسير سريعاً نحو نظام اقتصادى وسياسى يختلف عن النظام الذى ساد فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بكل ما ينطوى عليه ذلك من آثار وانعكاسات سوف تتردد اصداؤها فى عقد التسعينات وما بعد ذلك، فضلاً عن هيمنة الرأسمالية العالمية وكأنها الايدلوجية العالمية الملائمة لعالم المستقبل.

وهذا ما يؤكد - ما ذهب إليه بعض الباحثين - أن النظام الرأسمالى الذى استوعب العالم منذ القرن السادس عشر ما يزال باقياً قادراً على الضم والاتساع والاحتواء والمناورة، وطرح نفسه كبديل تنموى دائم (١٨).

فضلاً عن ظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة، كالولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ومن ورائها امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية وتكتل اليابان والدول الصناعية الغنية فى جنوب شرق آسيا ومن ورائها الصين والهند والقارة الآسيوية ذاتها التى تشكل أكبر قارات العالم سكاناً وسوقاً، وأوربا الموحدة فى عام ١٩٩٢م وما ستسفر عنه من امكانيات اقتصادية هائلة يمكن أن تزداد تدعيماً بانضمام اوربا الشرقية إليها بعد نجاحها فى عملية اعادة التكييف الهيكلى لاقتصادها طبقاً لقوانين التطور الرأسمالى، وما من شأن ذلك كله التأثير على المنظومة الدولية الجديدة، ذلك أن أوربا الشرقية سوف تحصل فى ظل تلك التحولات على مكانة الدول الأولى بالرعاية والاهتمام(١٩). وبالتالى سوف تتعرض مكانة الدول العربية للتدهور.

٢ - ومن التغيرات الجديدة التى ظهرت فى النظام العالمى الجديد ما يعرف بنظام تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التعريفية وغير التعريفية فى إطار الاتفاقية العالمية للتعريفات والتجارة (Gatt) التى تم توقيعها بالفعل فى مدينة مراكش فى ابرايل ١٩٩٤م ومقتضاها أنشئت منظمة جديدة للتجارة العالمية Wto، تلك الاتفاقية التى سوف تستفيد منها الاقتصاديات الحديثة والمتقدمة أكثر من الاقتصاديات فى الدول الفقيرة. وفى ذلك تشير دراسات معهد التخطيط القومى بأن الدول النامية فى اسيا هى الأولى بين دول العالم النامى من حيث التمتع بفوائد تحرير التجارة تليها بلدان امريكا اللاتينية وتأتى الدول النامية الافريقية فى المرتبة الاخيرة. وتقدر الدراسات المبدئية التى اجرتها سكرتارية الجات ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المكاسب الصافية للاتحاد الاوربى بنحو (٨٠ بليون) دولار يقابلها خسارة صافية للدول الافريقية تقدر بحوالى (٦ر٢ بليون دولار)(٢٠).

٣- ولا يقل أهمية عن تحرير التجارة والمال ما حدث من تقدم تكنولوجى سريع ، فلقد شهدت تلك الفترة ثورة تكنولوجية لاتقل فى آثارها عن الثورة الصناعية، ولعل التقدم الهائل الذى حدث فى عالم المواصلات، والاتصالات والمعلومات من أهم معالم تلك الفترة، وانعكس ذلك فى السرعة الفائقة التى يتم بها تجميع المعلومات واسترجاعها، وانتقالها من أقصى الارض إلى أقصاها، وكان هذا التقدم التكنولوجى من أهم العوامل فى تحقيق عالمية الأسواق، فلم تعد هناك سوق وطنية متفرقة، بل اندمجت جميعاً فى سوق واحد، ويبدو ذلك على وجه الخصوص فى الاسواق المالية حيث توجد سوق عالمية تضم فى سوق واحدة المراكز المالية فى نيويورك، ولندن، وزيورخ، وسنغافورة، وهونج كونج. وكل مركز من هذه المراكز يرتبط بشبكة من الاتصالات والمعلومات مع أسواق مالية أخرى منتشرة فى كل أجزاء العالم، وقد استطاعت عدد من البلاد النامية التى يطلق عليها البلاد حديثة التصنيع (كوريا، وسنغافورة، وهونج كونج وغيرها) أن تشق طريقها وأن تقطع لنفسها مكانة مرموقة فى الاسواق العالمية (٢١).

ولقد ترتب على الثورة التكنولوجية كذلك ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، فلقد كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولى تتمثل فى تخصيص بعض البلاد فى المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية، وتخصيص أخرى فى المنتجات الصناعية لكن

نتيجة لما احدثته الثورة التكنولوجية من امكانيات جديدة للتخصص، فلقد ظهر ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد فى جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة. وقد انعكس ذلك سلبياً على بعض البلاد النامية المصدرة للمواد الخام كالقطن، والجوت، والنحاس فضلاً عن تقليص كمية المادة الخام المستخدمة فى كل وحدة منتجة وفى تدوير المواد التى سبق استخدامها(٢٢).

٤- ومع التحولات العالمية المتسارعة فقد تعززت الاتجاهات المستخلصة من سجل الانماط الجديدة لتقسيم العمل ببيانات توزيع الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر الذى تقوم به الشركات عابرة الجنسيات، فحسب بيانات تقرير الاستثمار العالمى عام ١٩٩٣م والذى تنشره الامم المتحدة، يتضح أن الاستثمارات قد تركزت فيما بين الدول المتقدمة وبعضها البعض ويذهب النصيب الأقل إلى البلاد النامية ومن بين الدول الأخيرة تستأثر منطقة شرق وجنوب آسيا بنصيب الاسد، فمن اجمالى حجم الاستثمار عام ١٩٩٢م والذى بلغ ١٤٨٫٣٥٣ مليون دولار استأثرت الدول المتقدمة بمبلغ ١٠٧٫٧٩٣ مليون دولار، بينما أخذت الاقاليم والبلاد المسماة بالنامية مبلغ ٣٨٫٧٦٨ مليون دولار، وقد استأثرت المنطقة الاسيوية بحوالى نصف الاستثمارات الاجمالية للمجموعة النامية يليها منطقة امريكا اللاتينية والكاريبى ولم يبق إلا الفتات لتأخذه القارة الأفريقية ويذهب معظمها إلى البلاد الافريقية المصدرة للبترول (٢٣).

وفى إطار هذا التمايز الاستثمارى الواضح، فقد تمايزت البلاد النامية فيما بينها بدرجة كبيرة، وأصبحت البلاد النامية تضم مجموعات تختلف فيما بينها اختلافاً يجاوز ما بين البلاد النامية ، والبلاد تامة النمو فشتان ما بين البلاد الإفريقية جنوب الصحراء، وبلاد شرق آسيا وأمريكا اللاتينية من ناحية أخرى وشتان ما بين البلاد النفطية وغيرها من البلاد غير النفطية ولاشك أن هذا التباين يعكس ضرورة إعادة النظر فى النماذج التنموية التقليدية التى تفترض أن الاقتصاد العالمى يتكون من مركز هامش وأن المركز قوامه البلاد الصناعية المستغله، والهامش قوامه البلاد النامية المستغله لانها لا تعكس التغيرات التى طرأت على الاقتصاد العالمى خلال ربع القرن الأخير، كما يجب البحث عن أسباب التباين بين هذه المجتمعات، هل

يرجع إلى ظروف خارجية أن أنه يرجع إلى اختلاف فى الإدارة الاقتصادية والسياسات الداخلية التى ساعدت البعض على إستغلال الفرص المتاحة فى الاقتصاد العالمى، وسرعة التكيف مع التغيرات العالمية الجديدة فى حين لم تتمكن بلاد أخرى بسبب سياساتها الداخلية من تحقيق هذه المزايا ووجدت نفسها وقد تخلفت فى هذا المضمار(٢٤) .

لذا فقد رأى جونار ميردال أن البلاد النامية لاتستطيع أن تنقل نموذج المجتمع الرأسمالى الغربى فى التنمية، لأن لكل بلد ظروفه الخاصة، وعلى هذا الاساس يجب دراسة هذه الظروف الملموسة بدقة وموضوعية حيث تكون النتيجة ولادة اشكال إجتماعية مختلفة، وتتجسد هذه الاشكال الاجتماعية الجديدة فى التكامل الاقتصادى العالمى والتى تتخذ شكل الرأسمالية الجديدة التى تأخذ فى الاعتبار الخصائص الوطنية والتاريخية والدينية لشعوب البلدان النامية (٢٥).

٥- وكان من أهم معالم تلك الفترة أيضاً أن الاستراتيجية الدولية للتنمية التى وضعت على أساس افتراض أن تنمية العالم الثالث سوف تتحقق عن طريق اندماجه فى النظام الاقتصادى العالمى، فقد اثبت الواقع خطأ هذا الاتجاه، فقد زاد الاندماج من النظام العالمى من تبعية البلدان النامية، ونال من استقلالها الذاتى، من حيث أنه دفعها إلى إنتاج ما يريده النظام العالمى منها بدلاً من انتاج ما كانت تحتاج إليه هى نفسها، واليوم يعتبر هذا النوع من التنمية عن طريق التقليد الاعمى أمراً مرفوضاً وهذا ما يكشف عن التناقض القائم بين الديناميات التى ينهض عليها النظام الدولى، ومحوره البلدان المتقدمة والاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية (٢٦).

لذا فقد ذهب - بيبرجاليه - إلى أن تخلف التنمية فى العالم النامى إنما يأتى بفعل التقسيم الدولى للعمل المتسم بالطابع الامبريالى الذى يكرس هذه الامم فى دور الدول الموردة للمنتجات الغذائية الرئيسية وللمواد الأولية وللبترول إلى الدول المسيطرة، على حين تدخر هذه الدول لنفسها التصنيع الذى يضاعف ثرواتها، وهكذا فان نصفاً من العالم ينتج من أرضه ويستخرج من باطن أرضه كل ما يكون من الممكن إنتزاعه لكى يرضى حاجات هذا الخمس من العالم الذى يمسك به تحت نير عبوديته (٢٧).

وفى معرض تقييم هذه التحولات العالمية المختلفة من منظور تفاعلها وتأثيرها على المجتمع العربى يبدو أن بعض هذه التحولات والتغيرات قد تركت آثارها الواضحة على المجتمع العربى أكثر من غيره باعتباره يشكل جزءاً أساسياً من الدول النامية، ويمثل أحد الأقاليم الرئيسية فى التنافس بين الأقطاب الدولية الثلاثة فى النظام العالمى الجديد، لذا فاننا سوف نحاول أن نرصد أهم الآثار الايجابية التى حصلت عليها البلدان النامية ومنها الدول العربية بصفة عامة، وعدداً آخر من النتائج والآثار البعيدة المدى على واقع ومستقبل البلدان العربية بصفة خاصة وكان من أهم الآثار الايجابية التى استفادت منها على الأقل بعض الدول النامية والبلدان العربية فى العقدين الماضيين . تبنى بعض سياسات التنمية الصناعية التى أعلنتها الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة التى سعت خلال زيادة الإنتاج الصناعى العالمى، ومشاركة نصيب الدول النامية من هذا الإنتاج بنسبة (٢٥٪) حتى عام (٢٠٠٠) وقد اسهمت هذه السياسة بالفعل فى تطوير بعض الصناعات الوطنية وزيادة حجم الصناعات التصديرية ولاسيما فى دول شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. كما استفادت بعض الدول النامية أيضاً من ميادين التعاون الدولى بشأن القواعد الخاصة بنقل التكنولوجيا سواء عن طريق الشركات متعددة الجنسيات أو الوسائل الأخرى لعمليات النقل والتكنولوجيا إلى الدول النامية، وهذا ما نتج عنه تطوير بعض الدول العربية من أنماط التكنولوجية المنقولة وتعديلها إلى تكنولوجيا ملائمة.

كما استفادت أيضاً الدول النامية ومنها العربية فى الوقت الحاضر من السياسات المالية أو الائتمانية الجديدة فى ضوء برنامج النظام الاقتصادى العالمى الجديد، وتم جدولة وشطب جزء كبير من هذه الديون، كما أصرت عدد من الدول على ضرورة مساهمتها فى إدارة المؤسسات والتنظيمات المالية العالمية(٢٨). لذا فقد ظهرت مؤشرات الديون تحسناً طفيفاً عام ١٩٩٠م ومن بين العوامل التى أحدثت ذلك عمليات كبيرة للتخفيف المباشر لأعباء الديون وقد استفادت من هذه الاجراءات مصر وبعض الدول الصغيرة فى امريكا اللاتينية، إضافة إلى دول شرق أفريقيا، إضافة إلى شروط أيسر لاعادة جدولة الديون الرسمية فى إطار نادى باريس حيث وافق نادى باريس عام ١٩٩٠م على مد آجال الاستحقاق، وفترات السماح للديون المعاد

جدولتها، كما وافق على إمكانية إجراء عمليات مبادلة الديون ومن المرجع أن تساعد هذه المساندة الدولية فى ظل النظام العالمى الجديد بعض هذه الدول على استئناف نمو أوفر صحة وأن تخفف من الضغوط على ميزان المدفوعات(٢٩).

وفى عام ١٩٩٠ نما حجم صادرات الدول النامية والعربية بمعدل أسرع من معدل صادرات الدول الصناعية، ومن بين الدول النامية كان نمو الصادرات قوياً بنوع خاص فى مجموعة كبرى من الدول الأسيوية المصدرة للمنتجات المصنعة، وقدكانت اتجاهات أسعار المنتجات الأولية القوة الدافعة وراء نمو الصادرات فى كثير من الدول النامية (٣٠).

وعلى صعيد المسار الديمقراطى يظهر الواقع العربى حدوث تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالحرية السياسية التى تبقى مقيدة بمبدأ تداول السلطة وهو مبدأ رئيسى فى النظرية الديموقراطية بمختلف مدراسها، ومن مظاهر هذا الوضع عملياً السماح بانتقاد «الحكومة» وتغييرها فقط ومع ذلك فانه ستظل هناك عوامل رئيسية تؤثر فى مستقبل المسار الديموقراطى فى النظام العربى هى :

١- ضعف مؤسسات المجتمع المدنى فى الأقطار العربية وغيابها الفعلى كلية فى بعض الحالات .

٢- أزمة المصداقية عند الكثير من القوى السياسية التى تحمل شعارات الديمقراطية نظراً إلى ارتباطها أو ممارساتها السياسية السابقة عند وجودها فى السلطة.

٣- طبيعة التطور التاريخى للنظام العربى فى بيئة نزاعية وتسخير نسبة مرتفعة من الأمكانيات الوطنية (على صعيد الدولة) لمسائل قومية وسيادية مثل مناهضة الاستعمار، وتحقيق الوحدة، وبناء الاستقلال الوطنى، تحرير فلسطين، وتهميش موضوع الديموقراطية باعتبارها مسألة ثانوية وهدفاً يمكن أن ينتظر(٣١) .

وترتيباً على ما سبق فانه يتضح أن أمام الأقطار العربية والنامية الآن فرصاً عديدة للإفادة من النظام العالمى الجديد إلا أن باستطاعة بعضها للافادة بصورة أكثر من غيرها وذلك باستثمار دورها الاقليمى وقدرتها على التعبير عن نموذج ديمُوقراطى رائد، فضلاً عن الدور

الذى يمكن أن تلعبه فى أية ترتيبات أمنية مقبلة ، فضلاً عن ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا العالمية، وثورة المعلومات والاتصالات، على أن يواكب ذلك عمل نشط من أجل حل معضلة التكنولوجيا وخلقها وليس مجرد نقلها ، إن هذا الانتقال هو خطوة أساسية وضرورة ملحة. على طريق التنمية الحقيقية (٣٢).

وبعد أن أوضحنا أهم الآثار الإيجابية التى إستفادت منها على الأقل بعض الدول العربية والنامية يبقى أن ترصد الجانب الآخر من النتائج والآثار البعيدة المدى للتحولات العالمية الجديدة على واقع ومستقبل الأمة العربية. وذلك باعتبار أن المجتمع العربى جزء لايتجزأ من النظام العالمى يؤثر فيه أحياناً ويتأثر به فى غالب الأحيان من جهه أخرى بمعنى آخر فان المجتمع العربى يمكن أن يشكل إحدى المرايا العاكسة لعلاقات القوى والمتغيرات الهيكلية فى النظام العالمى ككل. ومن هذا المنطلق فان هذه النقطه سوف تهتم برصد أهم النتائج التى أثرت على الواقع البنيوى للمجتمع العربى من خلال بعدين أساسيين هما :

**أولاً : البعد الاقتصادى :**

يتسم البعد الاقتصادى بالعالم العربى منذ العشرين سنه الأخيرة - كما تشير الاحصائيات إلى تدهور كبير فى الانتاج الزراعى بصفه عامة حيث تقلصت الاهمية النسبية لهذا القطاع الحيوى داخل الانتاج المحلى الاجمالى من (١٧٫٧٪) فى المتوسط فى بداية السبعينات إلى أقل من (١٠٪) فى بداية الثمانينات، فى حين زاد الانتاج الاستخراجى خلال السبعينات والثمانينات، بوتيرة سنوية تقدر بحوالى (٤١٪) وهذا يعنى أن العالم العربى يزيد من انتاج المواد الاستخراجية التى يصدرها والتى يشكل تصديرها نقصاً من ثرواته، باعتبار أنه يستحيل إعادة توليدها من جديد فى حين أن المنتجات الزراعية التى لها قدرة التوالد تعرف جموداً وتدهوراً يتدعم سنة بعد أخرى، وأن اتساع الفجوة بين القطاعين من شأنه أن يكون أحد عناصر التسوية البنيوى التى تطبع الاقتصادى العربى، ويحدث ارتباطاً عضوياً بين التبعية الغذائية والتبعية التكنولوجية(٣٣).

مما أفضى ذلك إلى تفاقم التبعية الغذائية فى العالم العربى خلال النصف الأول من الثمانينات عما كان عليه فى النصف الثانى من السبعينات، فقد انخفضت نسبة الاكتفاء

الذاتى العربى من السلع الغذائية خلال الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٤) مقارنة بالفترة من (١٩٧٥-١٩٧٩) من (٦٠٪) إلى (٤٩٪) فى الحبوب الاستراتيجية عامة ويزيد على ذلك أنه لم يزد متوسط النمو السنوى للإنتاج من الحبوب خلال الفترة من (١٩٧٥ - ١٩٨٤) عن (٠٩ر٪) سنوياً، وهذا الوضع اذا استمر سيؤدى إلى مزيد من الانكشاف الغذائى العربى بالنسبة للسلع الغذائية الاساسية(٣٤) .

وحتى بعض الاقطار العربية التى كانت تعتمد على إنتاجها الزراعى فى توفير الاحتياجات الاساسية من البقول والقمح واللحوم أصبحت تعتمد فى أكثر من الضعف إلى ثلثى غذائها على الخارج وكان من بين الاثار ذات الطابع الاقتصادى المباشر هو تركيز استثمارات النظام الرأسمالى العالمى الجديد فى الوطن العربى فى انتاج السلع الأولية، وفى الصناعات الاستخراجية، ثم التحويلية بنسبة ضئيلة، وفى قطاع الخدمات، ولقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً واضحاً فى تحجيم التصنيع العربى وتحديد تكلفته، والتقنية المستخدمة فيه فقد زادت تكلفة إقامة بعض الصناعات العربية ما بين (٢٠٠٪) إلى (٣٠٠٪) بالمقارنة بالأسعار الدولية، وبعض الصناعات التى كانت تتم « بتسليم المفتاح» لقد أفضى هذا إلى عدم القدرة على المنافسة على مستوى السوق المحلى مع الصناعات المستوردة، بسبب الاسعار والجودة، واذا كانت السياسات الرأسمالية قد اتجهت منذ الستينات إلى نشر الصناعات فى الدول النامية، ومنها الوطن العربى، وبالذات بعض الصناعات التجميعية - بعض السيارات والمعدات - فقد كانت صناعات كما ذهب جالبريت صناعات قديمة ومريضة هدفت إلى تصنيع بعض الخامات فى الوطن العربى لاستغلال رخص الايدى العاملة، وتفادى تلوث البيئة فى المركز(٣٥).

فضلاً عن الاحتكار التكنولوجى معرفة Know How وتشغيلا Do How والسعى لزرع بعض انماط مفروضة على الوطن العربى من التقنية تقوم على التقنية كثيفة رأس المال ترفع التكلفة الصناعية، وتصاحبها صور من البطالة يعززها الاصرار على مرافقة خبرات أجنبية عالية الأجر، لذا فيكاد يجمع جميع الباحثين العرب على أن التبعية التكنولوجية العربية قد تعمقت خلال السبعينات والثمانينات رغم التنامى الرهيب فى الطلب على

التكنولوجيا، والتنامى الكمى للقاعدة العلمية والمعرفية فى الوطن العربى ، وبالرغم من ذلك فانه حتى منتصف الثمانينات لم يكن الوطن العربى قادراً على خلق التكنولوجيا وانتاجها معتمداً فى ذلك اعتماداً كاملاً على الشركات ، والبيوت الاستشارية الاجنبية مفضلاً دائماً اسلوب تسليم المفتاح، فى بناء مشروعاته ، واهمة أن ذلك يؤدى إلى اختصار الفجوة الزمنية بين التخلف والتقدم(٣٦).

يضاف إلى ذلك تفاقم عملية التبعية المالية للوطن العربى خلال عقد الثمانينات، فلقد وصل حجم الدين العام الخارجى للدول العربية المقترضة حوالى (١٤١) مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٩م، كما بلغ حجم خدمة الدين حوالى (١٤ر٥ مليار) دولار أو حوالى (٣٣ر٤٪) من الصادرات السلعية والخدمية لهذه الدول، واذا أخذنا فى الاعتبار أن هذه الارقام لا تأخذ فى اعتبارها الديون العسكرية الناجمة عن استيراد السلاح عن مصادر اجنبية تصورنا فداحة الدين العام العربى(٣٧).

وهكذا فإن الاقتصاد العربى فى ظل التحولات العالمية الجديدة أصبح يعانى من التبعية بأشكالها المختلفة، الغذائية والصناعية، والتكنولوجية، والمالية، تلك التبعية التى جعلت الوطن العربى يدور دائماً فى فلك النظام الرأسمالى العالمى، وموضوعاً لتحكمه وسطوته ولعل ذلك يؤكد التصور النظرى الذى ذهبت إليه نظرية النسق الرأسمالى العالمى حول تزايد سيطرة دول المركز الرأسمالى على دول الاطراف فى العالم النامى ومنها الدول العربية. ويثبت مقولة الاندماج الاقتصادى العربى فى السوق الرأسمالى العالمى.

### ثانياً : البعد الثقافى والقيمى :

فى ظل التحولات العالمية المعاصرة التى اشرنا إلى أهم ملامحها ومعالمها يتضح مدى هيمنة النظام الرأسمالى على مستوى عالمى، منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين واتخاذه مرحلة جديدة تتميز بما يمكن أن نسميه دولية الانتاج، أو بتعبير أفضل عالمية الانتاج، داخل المشروع الرأسمالى ، تتم داخل حدود الدولة، وانما على المستوى العالمى، بحيث أصبح الاقتصاد العالمى يحل تدريجياً محل الاقتصاديات القومية المختلفة كاطار لعملية الانتاج الرأسمالى(٣٨). وبالتالى افتقار نماذج تنموية أخرى مؤثرة، واذا استمر هذا الوضع سوف

يفرض ضغوطاً متزايدة على الاقطار النامية والعربية من أجل إختزال التاريخ، وتجاوز الخصوصية الثقافية والاجتماعية، لأن سيطرة الرأسمالية العالمية لن تقتصر على فرض أنماط عالمية فى التفكير والسلوك، بل ستؤدى - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى طمس كثير من الثقافات الشعبية فى مناطق مختلفة من العالم النامى، ويكفى الاشارة إلى مجال الاستهلاك لندرك مدى تأثير الثقافة الرأسمالية عليه، من نمط انتاج السلع إلى طريقة استخدامها وتذوقها، إلى الارتباط بها واعتبارها رمزاً للحداثة والمعاصرة (٣٩).

بل وساهمت التطورات العالمية الجديدة فى خلق ثقافة عالمية جديدة تنتشر من مراكز الانتاج الصناعى فى الدول المتقدمة وتنشر فى بقاع المعمورة، وهى إذ تنتشر تحاول أن تخضع الثقافات المحلية لمتطباتها وأن تلبى حاجات مختلف فئات المجتمع (النساء، والرجال، والكبار، والصغار) وهى بهذه الاستراتيجية تعمل على دمج أنماط الحياة اليومية المختلفة لدى الشعوب المختلفة والطبقات المتباينة فى بوتقة واحدة، بحيث تزال الحدود والحواجز بين الشعوب، والطبقات، وهذه الثقافة فى جوهرها ثقافة استهلاكية أو جماهيرية تنتقل من خلال شبكة للاتصالات العالمية، فالنظام الاقتصادى العالمى الجديد تصاحبه ثقافة عالمية جديدة، ونظام اتصالى عالمى جديد(٤٠).

وقد نجحت الصناعات الاعلانية ووسائل الاتصال الغربية - وخاصة الامريكية فى أن تهيمن على العالم بأسره ولقد إرتبط نجاحها فى هذا الصدد بالاستراتيجية التى اتبعتها والتى تقوم بتصوير الحياة الاستهلاكية الحرة على انها عالم سحرى جميل، ولقد نجحت هذه الصناعة فى أن تدخل هذه الثقافة الاستهلاكية إلى العالم النامى ومنها المجتمع العربى حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان فى حياة لا توفر لهم أسلوب حياة مثل ذلك الذى تصوره ثقافة الاستهلاك ويصبح عليهم أن يمتثلوها على مستوى التصور فحسب(٤١).

وفى هذه الحالة يلعب العامل الثقافى دوراً بارزاً فهذا لا يظهر فقط فى تقليد العالم العربى للعادات والتقاليد وللغة وشكل الاستهلاك وانما يظهر فى طريقة التفكير بالذات والغير أيضاً، وفى هذا الوضع يفقد الانسان العربى التمييز بين الصديق والعدو، كما يفقد امكاناته الذاتية فى حل مشاكله، ويبقى ينتظر الحلول المستوردة فالمستهلك يطلب البضاعة الأجنبية،

ويقيس على اساسها البضاعة الداخلية، واصحاب رؤوس الاموال والعلماء يرون محيط عملهم غير آمن ولذلك يتحينون الفرص للهرب بأموالهم وعقولهم وإمكاناتهم إلى الخارج عند ذاك تكون الرأسمالية العالمية قد اصبحت حالة داخلية، وان كفاحها يعد أمراً فى غاية الصعوبة والتعقيد، وكما أنه أمر شاق وطويل(٤٢). خاصة فى ظل احتكار الدول الرأسمالية الصناعية للتقنية والانتاج الاعلامى على المستوى العالمى وهيمنتها على وكالات الانباء العالمية (الاسوشيتدبرس، واليونايتدبرس، و وريتر، ووكالات الانباء الفرنسية) حيث تتحكم فى الانباء التى تراها عالمية وتوزعها على نطاق عالمى، بل إن التسعينات سوف تشهد قفزة كيفية فى البث التيلفزيونى العالمى، بعد أن ظل لفترة طويلة ظاهرة محلية ومن المتوقع أن تختفى أو تضعف القيود القومية على رسائل شبكات التليفزيون العالمية من أمثال CBS CNN حيث سيصبح فى مقدورها الوصول إلى المشاهد أينما كان وحيثما وجد على هذا الكوكب(٤٣).والواقع أن المخاطر الاعلامية المترتبة على هذا التفاوت الملحوظ بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول العربية لاتقتصر على المجالات الاعلامية فحسب، بل تحمل آثارها أكثر خطورة تتمثل فى السيطرة الثقافية التى تتخذ شكل الاعتماد (من جانب الدول النامية ومنها العربية) على النماذج المستوردة التى تعكس القيم واساليب الحياة الاجنبية مما يهدد الذاتية الثقافية لشعوب العالم العربى(٤٤).

وإذا تتبعنا هذا التفاوت والاختلال الاعلامى فى المجالات الثقافية لوجدنا أن الدراسة التى اجراها اليونسكو فى الثمانينات عن التداول الدولى للبرامج التيلفزيونية، فانها تشير إلى أن التيلفزيونات العربية تستورد ما متوسطه (٤٢٪) من البرامج الاعلامية من الغرب، وأن هذه النسبة ترتفع فى حالة بعض الاقطار إلى أكثر من (٧٥٪) وأن حوالى (٣٢٪) مما يستورد من الولايات المتحدة الامريكية، (١٣٪) من فرنسا، (٧٪)من بريطانيا، (٦٪) من اليابان ، (٥٪) من المانيا وأما عن مضامين البرامج المستوردة فكانت (٧٢٪) للبرامج الترفيهية (٥٠٪) لبرامج الاطفال والاعلانات (١٢٪) لمواد اعلامية أخبارية ومعلومات(٤٥).

ولابد أن يؤدى هذا التبادل الثقافي إلى الحاق اضراراً فادحة بالثقافة القومية العربية،

لأن القانون الاساسى الذى يحكم عملية التبادل الثقافى هو القانون التجارى الذى يعامل الثقافة كسلعه تباع وتشترى، هذا ولقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دوراً واضحاً فى نقل المنتجات الثقافية والكتب والافلام، والمواد التعليمية وذلك من خلال حرصها على فرض الاذواق الاجتماعية الاجنبية على شعوب العالم مستهدفة خلق نمط ثقافى عالمى واحد من حيث الذوق، والاسلوب، المضمون، ومع ذلك فان الشركات متعددة الجنسيات لايمكن أن تتحمل المسئولية بمفردها ما لم تكن الصفوة السياسية والثقافية فى الدول النامية والعربية على إستعداد لمعاونتها واقتسام الفوائد معها. على أن تدفق الثقافات الاجنبية داخل الدول العربية لايؤدى فحسب إلى إعاقة نمو الثقافة الوطنية بسبب إنتشار الانماط الدولية الموحدة للثقافة، بل كثيراً ما يضع المثقفين، والمبدعين العرب فى منافسة غير عادلة مع المنتجات الثقافية الأخرى(٤٦).

واذا كان ذلك كله يشير إلى التبعية الثقافية العربية واندماجها فى إطار النظام العالمى الجديد المتسم بالقيم الغربية أساساً فان هناك عاملين مترابطين أثرا فى تعميق أزمة القيم فى الوطن العربى : -

أولها : الثروة النفطية التى تدفقتا على الوطن العربى خلال السبعينات وعمقت من القيم الاستهلاكية وبالذات فى إطار السلع ذات الاتصال الوثيق بالنظام القيمى والاعلامى العالمى.

ثانيهما: عامل العمالة المهاجرة، فقد تدفقت إلى الوطن العربى وبالذات فى منطقة الخليج أعداد ضخمة من العمالة الاسيوية بلغت فى عام ١٩٧٥م فى دولة الامارات العربية (٦٥٪) من العمالة المهاجرة (٧ر٥٦٪) فى البحرين، (٨٣٪) فى عمان ، (٣ر٦٢٪) فى قطر، (٢ر١٦٪) فى الكويت، ومن المتصور أن هذه النسب لم تتغير - إلا هامشياً - فى منتصف الثمانينات(٤٧) .

إن هذين العاملين دفعا إلى زيادة الرغبة فى استهلاك القيم الغربية خاصة الاستهلاكية والفردية والمادية إلى ساحة الثقافة العربية مضيفة رافداً ثقافياً آخر، بالاضافة إلى الثقافتين الغربية والعربية مما قد يفضى ذلك - كما يقول احد الباحثين - إلى حدوث صراع ثقافى بين

الاجيال واحيانا على مستوى قيم الشخص الواحد مما قد يؤدى إلى فوضى قيمية ويشيع انماط الخواء الخلقى واختلال المعايير الثقافية (٤٨).

مما يزيد من حالة الاغتراب القيمى والتبعية الثقافية العربية.

## رابعاً : واقع المجتمع المصرى فى ظل التحولات العالمية الجديدة :

كشفت التحليلات السالفة أن الوطن العربى شأنه شأن دول العالم الثالث يرتبط بصورة أو بأخرى بمتغيرات ومتطلبات الواقع الاقتصادى والسياسى : العالمى الراهن، كما أوضحت التحليلات أيضاً المظاهر والآليات، والنتائج التى جعلت المجتمعات العربية تابعة بصورة أساسية لنوعية النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

وهذا ما ظهر جلياً بعد أزمة الخليج الثانية فى اغسطس ١٩٩٠م ولكن ما هى نتائج التحولات العالمية الجديدة على المدى القريب والبعيد على واقع المجتمع المصرى بصفة خاصة؟ وفى اطار ذلك فان هذا الجزء سوف يسعى إلى استقراء النتائج التى اسلفنا - التوصل إليها من واقع الوطن العربى - على وضعية المجتمع المصرى، بمعنى أن يكون المجتمع المصرى مجال دراسة حالية لهذه النتائج وذلك من خلال بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادى والآخر ثقافى وقيمى .

### أولاً : البعد الاقتصادى :

لقد شهدت الاقتصاد المصرى تغيرات بنائية هائلة منذ بداية السبعينات من هذا القرن الحالى حتى الأخذ بسياسة الاصلاح الاقتصادى أو التى تسمى ببرنامج التكيف الهيكلى و التصحيح الاقتصادىE.R.S.A.P. فى الوقت الحالى ويرجع ذلك إلى السرعة التى تم بها احداث تحولات هيكلية فى بنية المجتمع المصرى منذ تدشين الحكومة المصرية لسياسة الانفتاح ورغم كثرة ما كتب حول انتهاج هذه السياسة على الاقتصاد المصرى بصفة خاصة والاثار الناجمة عنها(٤٩).

فان الذى لاشك فيه أن هذه السياسة تعنى إعادة دمج الاقتصاد المصرى فى اطار النسق الرأسمالى العالمى، أى فتح باب الاقتصاد المصرى على مصرعية للاستثمارات الاجنبية وما

يصاحب ذلك من تغيرات لأن فتح الاقتصاد المصرى بدون ضوابط أمام رأس المال الاجنبى (الذى تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات) يحمل فى طياته خطر تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد القومى، حيث تعمل هذه الشركات على تغيير السياسات التنموية بما يخدم اغراضها الاستثمارية بالدرجة الأولى، كما تستطيع أن تقلل من حجم الضرائب والارباح الاستثمارية فى حين تحصل على خدمات العمل والطاقة بأقل الاسعار، وهذا يؤثر على العائد الاجتماعى من وجود هذه الشركات، والاستثمار الاجنبى عن طريق معدلات التضخم وارتفاع الاسعار وزيادة انماط الاستهلاك (٥٠).

فضلاً عن ربط الاقتصاد المصرى بالسوق العالمى، وبالتالى تصبح السوق العالمية هى المتحكمة فى آليات الاقتصاد المصرى مثال ذلك أن الاسعار فى مصر أصبحت محكومة بالاسعار العالمية، ليس هذا فحسب، بل أصبحت القطاعات الرائدة فى الدخل القومى جميعها من النوع الخاضع للسوق الرأسمالية العالمية، وجعل مفاتيح الاقتصاد المصرى بأسره تحت رحمة القوى الرأسمالية بحيث تملك فى أى لحظة - اذا ما تعارضت مصالحها الخاصة مع المصالح المصرية - احداث أنهيار فى هذا الاقتصاد وضرب الانجازات التنموية التى تحققت(٥١).

وفى إطار هذا فإن أى تنمية تحدث فى مصر لابد وأن تكون تنمية تابعة تؤدى إلى ترسيخ التخلف وتراكمه، ومن ثم فمن خلال تنظيم عملية التجارة الخارجية عن طريق إتاحة الفرصة لسيطرة القطاع الخاص المحلى والاجنبى على هذه التجارة فقد تحدد الاستيراد باعتبارات المكسب والربح فقط، وعلى هذا فمن المتوقع أن يزداد التعامل مع السلع الاستهلاكية فى الواردات أكثر من السلع الاستثمارية، والوسيطة ، ولاشك أن هذا الوضع يشكل ضرراً بالغاً على معدلات نمو الاقتصاد المصرى .

ويعمل على حدوث عجز فى ميزان المدفوعات، ومعدل الاستثمار فى المدى القريب والبعيد، ويتأمل البيانات الاحصائية المتاحة يتضح تزايد وتنامى معدل العجز فى مصر فلقد زادت نسبة العجز إلى الناتج المحلى الاجمالى من (٦ر١٨٪) فى المتوسط خلال النصف الثانى من السبعينات إلى (٦ر٢٢٪) مع بداية النصف الثانى من الثمانينات ثم إلى (٤ر٣٧٪) مع أوائل حقبة التسعينات، وفى نفس الوقت نما العجز بمعدل سنوى ثابت خلال

الفترة (٧٥/٧٦-١٩٩١/٩٠) حتى بلغ (٢٤٪) إلا أن الوضع المالى يظهر تحسناً خلال السنوات (١٩٩٣/٩١م) حيث انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلى إلى (١٨٪) عام (١٩٩٢/٩١) ثم إلى (٧٪) عام (١٩٩٣/٩٢م)[٥٢]. وقد يرجع ذلك إلى تبنى الاقتصاد المصرى لسياسات تصحيحية هيكلية ناجحة منذ الأخذ ببرنامج التكيف الهيكلى وسياسات التصحيح الاقتصادى فى السنوات القليلة الماضية .

الفترة (٧٥/٧٦ - ١٩٩١/٩٠) حتى بلغ (٢٤٪) إلا أن الوضع المالى يظهر تحسناً خلال السنوات (١٩٩٣/٩١م) حيث انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلى إلى (١٨٪) عام (١٩٩٢/٩١) ثم إلى (٧٪) عام (١٩٩٣/٩٢م) [٥٢]. وقد يرجع ذلك إلى تبنى الاقتصاد المصرى لسياسات تصحيحية هيكلية ناجحة منذ الأخذ ببرنامج التكيف الهيكلى وسياسات التصحيح الاقتصادى فى السنوات القليلة الماضية .

يضاف إلى ذلك أنه فى ضوء معدلات النمو فى مصر يتضح انخفاض معدل النمو السنوى فى الناتج القومى بصورة تنذر بالخطر من (٩ر٣٪) عام ١٩١/٨٧م ثم انخفض بصورة شديدة إلى (٥ر١٪) فى عام ١٩٩٢/٩١م [٥٣].

وهذا يعنى قصورا واضحا فى معدلات نمو الانتاج؛ وفقدان القدرة على تحقيق الامن الاقتصادى؛ وزيادة الاعتماد على الخارج (التبعية) نتيجة لاضطرار المجتمع للخضوع لشروط السوق العالمى لتعويض العجز فى معدلات الانتاج فى ظل التزايد السكانى الرهيب.

واذا انتقلنا إلى تأثير هذه السياسات الاقتصادية الجديدة على القطاعات الانتاجية فاننا نلاحظ أن تأثيرها على القطاع الصناعى والزراعى كان شديدا؛ وتمثل ذلك فى انهيار الصناعات الحرفية الصغيرة؛ وتدهور الصناعات فقد تمثل فى عدم الاهتمام بالمحاصيل الاساسية التى تتعلق بالاقتصاد المعيش للقطاعات الشعبية العريضة؛ والتحول إلى زراعة المحاصيل النقدية من فاكهة وخضروات؛ وحدائق وقد ساعد على هذا التحول تلك التغيرات التى احدثتها الدول فى التركيب المحصولى من خلال دعم القدرات التصديرية؛ واطلاق العنان للقطاع الزراعى لكى يؤدى دوره فى هذه المهمة؛ أو قد تكون هذه السياسات غير معلنة وذلك عندما تغمض الدولة عينها عن التجاوزات التى تحدث فى اطار المساحات المحصولية [٥٤].

مما أدى هذا بدوره إلى ضآلة معدلات الناتج الزراعى وتدهور وزنه النسبى من الناتج الاجمالى من (١ر٤٪) إلى (٥ر٣٪) فى الفترة من (١٩٨٢- ١٩٨٦)[٥٥].

فترتب على ذلك ارتفاع اسعار المحاصيل الغذائية وتزايد الاعتماد على الخارج فى سد الفجوة الغذائية بين الانتاج الفعلى من الغذاء واحتياجات الاستهلاك المحلية فضلاً عن زيادة الاندماج بين الوحدات الانتاجية الأساسية ومتغيرات السوق الاقتصادى العالمى .

واذا كان الانفتاح الاقتصادى الرشيد يعنى التعامل مع السوق العالمى تعاملا واعيا؛ ومن مظاهر وعية تنويع مصادر الاستيراد والتصدير للتفاوض من اجل اسعار أفضل وتخفيف حدة غلواء السوق الرأسمالى العالمى الذى يصطنع أزمات لفرض شروطه فى البيع والشراء فان الواقع بين عكس ذلك؛ فالانحياز واضح نحو السوق الرأسمالى دون الاشتراكى من (٤٥٪) (عام ١٩٦٠م إلى (٢٥٪) عام ١٩٧٧)؛ وبالمقابل زدات الصادرات مع الدول الرأسمالية من (٢٦٪) عام ١٩٦٠م إلى (٦٢٪) عام ١٩٧٧م كما انخفضت نسبة الصادرات مع الدول النامية من (٢٧٪) عام ١٩٦٠ إلى (١١٪) عام ١٩٧٧م [٥٦].

بل ان حركة التجارة الخارجية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية (التى هى مركز الرأسمالية العالمية) خلال التسعينات تشير إلى أنها تعمل فى غير صالح الاقتصاد المصرى؛ حيث بلغ عجز الميزان التجارى المصرى الامريكى مليارين ، ٣٩ مليون دولار امريكى[٥٧].

ارتبط ذلك كله بميل الواردات من السلع الاستهلاكية والكمالية ومن النوع التفاخرى التى حكمت زيادة انماط الاستهلاك دون زيادة مقابلة فى قدرة المجتمع على الانتاج وتكون نتيجة ذلك استشراء سرطان التضخم inflation فى نسيج المجتمع المصرى حيث أكدت البيانات الاحصائية الرسمية إلى ارتفاع معدلات التضخم من (١٤٪) فى عام ١٩٩١/٩٠م إلى (٢١٪) فى عام ١٩٩٢/٩١م [٥٨].

مما يعنى تضاعف أسعار السلع والخدمات الاساسية بصورة مستمرة كل خمس سنوات والتى تنعكس بشكل سلبى على تدهور أوضاع الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل والمعدمة فضلا عن تفشى بعض الامراض الاجتماعية والنفسية التى تؤدى بالضرورة إلى تغيير القيم

الايجابية التى كانت تمجد العمل المنتج وقيم التعاون والتكافل الاجتماعى إلى قيم الربح السريع والثراء الطفيلى وقيم الفهلوة والشطارة وقيم الاستغلال والاثراء على حساب الآخرين؛ وزيادة حدة التفاوت الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع بل داخل الطبقة الاجتماعية ذاتها .

## ثانياً : البعد الثقافى القيمى :

ساعدت التحولات العالمية الجديدة على هيمنة الثقافة العالمية للنظام الاقتصادى الرأسمالى على الثقافات القومية والمحلية؛ وأسهمت بطريقة أو بأخرى فى احداث تحولات خطيرة في تشوية معالم الثقافة المصرية الأصيلة وادماجها فى إطار الثقافة العالمية للقيم الغربية؛ وبخاصة تقديم الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية نفسها باعتبارها الخيار الوحيد القادر على اشباع الحاجات الثقافية للناس مستخدمة فى ذلك بعض الآليات الموجهة والمصنعة فى المركز الرأسمالى؛ والبعض الأخر أفاد من الاحتياطى المؤسسى ومن الشرائح الاجتماعية المحلية لجعلها اكثر تباينا وتبريرا ونشرا للثقافة الرأسمالية الاستهلاكية (٥٩).

كما ساهمت بعض العوامل فى تدعيم هذه الثقافة الاستهلاكية فى المجتمع المصريك وكان من أهمها :

الاول : العاملون فى البلاد العربية البترولية ؛ والذين رجعوا بجزء من مدخراتهم على هيئة سلع استهلاكية ذات طبيعة تكنولوجية متقدمة بحيث لعبوا دورهم فى التبشير بهذه التوجيهات الاستهلاكية والقيم التى تدعمها .

ويمثل الاعلام العامل الثانى الذى روج لثقافة الاستهلاك وقيمها ففى محاولة الترويج لبعض السلع تارة أو ابراز الرخاء واحتمالات الإشباع باعتبارها وعود الانفتاح الاقتصادى تارة أخرى؛ وجد أن الاعلام قد لعب دورا لاينكر خلال هذه الفترة فى اشاعة روح الاستهلاك فى المجتمع .

ويتمثل العامل الثالث فى السلع الاستهلاكية التى بدأت تشهدها الاسواق المصرية والتى استجلبت أساسا لاشباع حاجات البرجوازية؛ ثم انتشرت بعد ذلك عن طريق التقليد إلى

بقية الشرائح الاجتماعية بحيث برز هناك ميل لازدهار ثقافة الاستهلاك أو بالاصح ثقافة البوتيك (٦٠).

كما توافدت فى الوقت نفسه تيارات فكرية وثقافية لاتتلائم مع الواقع الاصيل للمجتمع المصرى؛ فتغيرت ملامح أنساق القيم وتحولت إلى مزيج من القيم السلبية والايجابية؛ وانتشرت القيم المضادة بين جميع فئات المجتمع؛ فقيم الفهلوة والمعلمة والشطارة هى سمات مميزة لأنشطة قطاعا السمسرة؛ وتجارة الشنطة فى عصرنا الحديث؛ كما أن قيمة العمل المنتج أصبحت عبثا لاطائل من ورائه سوى الانعزال عن الواقع المادى الذى واكب العصر؛ فقد تحللت هذه القيمة فى ظل التغيرات والاوضاع الاقتصادية الحرة والمشوهة؛ واختفى شعار العمل حق؛ والعمل واجب، وسادت قيم الفساد والرشوة والاختلاس فى مجال الممارسات الاجتماعية والسلوكية ذلك أن المال اصبح هو القيمة العليا وبالتالى أصبحت قيم الثراء السريع على حساب الغير هى القيمة المثلى لدى معظم الفئات الاجتماعية (٦١).

وفى إطار هذا المناخ أصبح المجتمع المصرى يعيش حالة من الاغتراب القيمى والعضوى؛ بلغت اقصاها لدى الشباب المصرى؛ واذا ما عرفنا أن الشباب - معرفا بالشريحة العمرية التى تقع بين سن ١٥؛٣٠ عاما - يصل عددهم إلى حوالى (٥٨٪) من عدد السكان فى المجتمع المصرى وهو واقع موجود فى كافة المجتمعات العربية(٦٢).

فاننا نصبح أمام شريحة عريقة من البشر بالغة الحيوية والفعالية ولذلك فانه داخل هذه الشريحة اصبحت أكثر الردود مقاومة ورفضا للتغير الجوهرى فى القيم الموروثة؛ ولذلك فلم يكن مستغربا أن معظم الاحداث الكبرى التى حدثت خلال العقد الممتد فى نهاية السبعينات حتى نهاية الثمانيات والتى اتسمت بالعنف الشديد قام بها الشباب من ذلك اغتيال الرئيس السادات؛ واحداث المنيا واسيوط؛ واغتيال رئيس مجلس الشعب والاعتداء على رئيس الوزراء؛ ووزير الداخلية والاعلام تحت مسميات ومنظمات اسلامية مختلفة مثل جماعة الجهاد والتكفير والهجرة؛ وتنظيم الجهاد؛ والناجون من النار؛ والدعوة. وحدثت مصادمات كبرى بين هذه الجماعات والسلطات السياسية فى مصر؛ وكان الغالبية العظمى منهم تنتمى إلى فئة الشباب؛ حيث اتضح أن أعمار اعضاء تنظيمى التكفير والهجرة؛ وجماعة تنظيم الجهاد تتراوح ما بين (١٨-٣٧عاما) وبالنسبة لجماعة الجهاد التى سعت إلى السيطرة على اسيوط

عقب اغتيال الرئيس السادات قد بلغ عددها (٨٤ شابا) تراوحت اعمارهم جميعاً ما بين (١٨- ٢٦ عاما) وجماعة "الناجون من النار" (المنشقة عن الجهاد) تراوحت اعمارهم ما بين (٢٥- ٣٠) عاما[٦٣].

ولم يكن الشباب وحدهم فى هذه المواجهة وإن كانوا آداتها الصدامية، فقد نما تيار عارم داخل الجماهير الشعبية يميل نحو التدين والعودة إلى السلف والأصول ورفض المستورد من الأفكار الغربية، وأخذ هذا التيار فى بناء ما يسمى بالاقتصاد الاسلامى، فأخذ شكل البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال ودور النشر الاسلامى، والاعلام الاسلامى، بل والحرص على إرتداء الملابس البيضاء واطلاق اللحى والمناداة بالتمسك بالأصولية الاسلامية. كل هذه الاشكال من محاولات الاحياء الاسلامى تمثل إحدى الاستجابات القوية للتحدى الثقافى والقيمى الغربى، لذا فقد جاءت الفترة ١٩٧٧ - حتى عام ١٩٨١، لتشهد أحداثا جديدة إكتوى الشباب بنارها، تلك الأحداث التى كانت بداية التعبير الصارخ والعنيف عن رفض الممارسات الانفتاحية - والقيم الغربية، ومّاخلفته فى المجالات السياسية (والتبعية بكل أشكالها) والاقتصادية (الأزمات الطاحنة والغلاء الفاحش والبطالة السافرة بين الشباب) والاجتماعية تدهور القيم الأصيلة للمجتمع المصرى )[٦٤].

وهذا ما يؤكد أن المجتمع المصرى يعيش حالة حادة من الاغتراب القيمى والتبعية الثقافية أو بشكل أكثر تحديدا يعانى كل المعاناة من أزمة قيمية عارمة.

## الخاتمة والاستخلاصات الأساسية :

ساعدنا الإطار التصورى للبحث وما يشتمل عليه من مفهومات التبعية والنسق الرأسمالى العالمى وما يحتويه من دول المركز، ودول الهامش وتقسيم العمل الدولى، والسوق الرأسمالية العالمية، وبروز النظام الاقتصادى العالمى الجديد ذو النزعة القطبية الواحدة على صياغة قضايا البحث وتساؤلاته وتوجيه عملية تحليل البيانات وإستخلاص النتائج وإذا أتينا إلى بعض الاستنتاجات الأساسية حول هذا الموضوع يمكن أن نوجزها فى النقاط التالية:

**أولاً** : ميل النظام الرأسمالى العالمى بحكم طبيعته الهيكلية إلى تعميق مركزه فى النظام الرأسمالى أى تأكيد تفوقه المطلق والنسبى فى المعرفة العلمية والتكنولوجيا والتجارة الدولية مقابل تهميش مواقع الدول التابعة أو بالأخرى تعميق وضعية هذه الدول الهامشية الواقعة على أطراف النظام الرأسمالى .

**ثانياً** : أن المركز الرأسمالية خططت ولا تزال تخطط لجعل البلدان العربية سوقا كبيرا تعرض فيها منتجاتها السلعية والاستهلاكية وتروج لها فضلا عن إشاعة القيم الغربية القائمة على القيم الحسية والفردية والغرائزية وتدعيم التوجهات الاستهلاكية وفرض هيمنتها الثقافية باعتبارها النموذج الامثل وبالتالى إحكام عملية التبعية الثقافية على البلدان العربية وهذا ماظهر جليا فى محاكاة المجتمع المصرى للنمط الاستهلاكى الغربى - خلال حقبة الانفتاح - فى الأذواق والاتجاهات والقيم والترفيه، بل واتجهت إلى تلوين الواقع المصرى بثقافة سطحية مزيفة .

**ثالثاً**: مع السيطرة العالمية للنظام الرأسمالى العالمى وإفتقار نماذج تنموية أخرى مؤثرة خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية وبالتالى حدوث إنتكاسة شديدة فى النظرية والممارسة الإشتراكية، يفرض على البلدان العربية ضرورة إتباع إستراتيجية بديلة تقوم على التوازن والإعتماد العربى الجماعى على الذات، والتوازن يعنى إقامة علاقات متنوعة ومتكافئة تبدأ بمد الأذرع إلى العالم النامى، والبلدان الصناعية الجديدة فضلا عن إقامة علاقات توازن بين البلدان العربية والدول الغربية والاشتراكية على حد سواء، أما الإعتماد الجماعى القائم على الذات فيعنى تعبئة الجهود الفكرية والعلمية والسياسية والاقتصادية لتحقيق الاستقلال الحضارى والذى لايعنى الانغلاق وإنما يعنى فهم الذات والآخر والتفاعل معه.

رابعاً : تحتم التغيرات العالمية الجديدة ضرورة الاستفادة من التنافس داخل الغرب الرأسمالى ذاته بين اليابان، واوربا الغربية والولايات المتحدة خاصة وأن البلدان العربية تمتلك موارد بشرية ومادية يمكن أن تحسن من شروط تعامله مع النظام العالمى الآن، وفى المشتقبل فضلاً عن الاستفادة من استثمار الدور الاقليمى المتميز للبلدان العربية عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة، والدور الذى يمكن أن تلعبه فى أى ترتيبات أمنية مقبلة.

وحتى نتهياً فى نهاية هذا البحث لحوار يفنده وينقحه ويثريه يمكن طرح مجموعة من القضايا الفرعية والتساؤلات الاخرى التى ظهرت إلى السطح فى اثناء التحليل ولم تؤخذ فى الاعتبار منذ البداية وكلها قضايا وتساؤلات نطرحها على بساط البحث، ونوجة الانظار نحو أهمية دراستها فى المستقبل وهى :

١- هل الموقع السابق للوطن العربى كما اشارت إليه الصفحات السابقة - هو موقعه الحقيقى فى منظومة النظام الاقتصادى العالمى ام انه بدأ يحتل موقعاً أفضل فى ظل التحولات العالمية الجديدة؟

٢- كيف يمكن تحسين وضع الوطن العربى عامة والمجتمع المصرى خاصة من شروطه إزاء العلاقة مع النظام العالمى الجديد، ويقلل من تبعياته الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية؟

٣- اين تسير الازمة القيمية، وما هو مستقبلها، وهل هناك فرص أرحب للخروج من هذه الازمة المستحكمة؟

٤- هل يمكن السير فى طريق التطور الرأسمالى العالمى من أجل تحقيق تنمية عربية شامله تلحق بركب دول جنوب شرق آسيا ام أن السير فى هذا الطريق يزيد من هامشية المجتمعات العربية وتبعيتها؟

## خامساً : المراجع الأساسية للبحث :

(١) سلوى شعراوى جمعه. مصر والنظام الدولى سيناريو التسعينات فى مصر وتحديات التسعينات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١م.

(2) Cockroft J.,etal, (eds) Dependence and Underdevelopment Latin Americal Economy, N.Y 1972 PP. 308-309.

(٣) عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤، ص ٣٦ .

(٤) عبدالمنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٠.

(٥) جورج قرم، التبعية الاقتصادية (مأزق الاستدانة فى العالم الثالث فى المنظار التاريخى)، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ١٣٢ - ١٣٧.

(٦) أحمد مجدى حجازى وشادية قناوى، الاقتصاد السياسى وقضايا العالم الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٣٤- ١٣٥ .

(٧) إندروويستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة وتعليق عبدالهادى والى والسيد الزيات، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص ٥٥، وحول وجهة نظر فرانك أنظر مايلى:-

Frank G.A., Capitalism and Underdevelopment, in Latin America,

London, 1967.

Frank G.A., Latin America: Underdevelopment, or Revolution, Monthly Review press, London 1969.

(٨) اعتمادعلام وأحمد زايد وآخرون، التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة ١٩٩٥، ص ص ١١١- ١١٢،

وحول آراء عمانويل والرشتين . انظر ما يلى :

Wallerstein E., modern world system Academic press, N.Y. 1974 .

(٩) محمد عبدالشفيع عيسى، النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية (دراسة فى الاقتصاد السياسى الدولى مع إشارات إلى الوطن العربى" مجلة السياسة الدولية"، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص ٢٠٢.

(١٠) السيد الحسينى، التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى (تحليل نقدى لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث) حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية (العدد السابع عشر)، جامعة قطر، ١٩٩٤، ص ١٢٠.

(11) Cardoso F. and Fellitto E., dependency and Development in latin America. Uni- of California press, Berkely, 1979, pp. 8 - 9 .

(١٢) اعتماد علام وأحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص ١١٤.

(١٣) انظر فى هذا الصدد :

Chase- dunn C., Global Formation structure the world economy, com-bridge, 1989.

(١٤) طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث (فى المنهج) دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨١، ص ٦٨.

(15) Caporaso A. j., Dependence, Dependency and power in the global System : Astructural Behavioral Analysis, International Organization vol 32, 1978, P.P. 18-19.

(١٦) جاك لوب ،العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٠٤ أغسطس ١٩٨٦، ص ٣٥٨ .

(١٧) عبدالخالق عبدالله، النظام العالمى الجديد (الحقائق والأوهام) سلسلة السياسة الدولية،

العدد ١٢٤، القاهرة، ابريل ١٩٩٦، ص ٤٦.

(١٨) انظر فى هذا الصدد : -

- السيد الحسينى، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة فى مجتمعات العالم الثالث، حولية كلية الانسانيات، العدد الخامس عشر، جامعة قطر، ١٩٩٢،ص ١٤٧.

- فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٧، الكويت، مارس ١٩٩٠.

(١٩) السيد الحسينى، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة فى مجتمعات العالم الثالث، (مرجع سابق) ص ١١٣.

(٢٠) محمد عبدالشفيع عيسى، النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢١) سعيد النجار، الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينات، دار الشروق القاهرة، ١٩٩١، ص ص ١٤ -١٧.

(٢٢) سعيد النجار، مرجع سابق ، ص ص ١٨-١٩.

(٢٣) محمد عبدالشفيع، النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٢٤) سعيد النجار، مرجع سابق ، ص ١٩- ٢٠.

(٢٥) طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، نحو عالم الغد (تأملات فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد) اليونكسو، باريس ١٩٧٦، ص ٣٤- ٣٥.

(٢٧) بيير جاليه، العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى (الاستغلال الامبريالى) ترجمة ذوقان قرقوط ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣،ص ص ١٤٩- ١٥٠.

(٢٨) عبدالله عبدالرحمن، علم الاجتماع الاقتصادى (الجزء الثانى) فى ضوء النظام

الاقتصادي العالمي الجديد الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤، ص ٧٥٥- ٧٥٦.

(٢٩) البنك الدولي (التقرير السنوي ١٩٩١) نظرة عامة على الاقتصاد العالمي، واشنطن، ١٩٩١) ص ص ٣٩- ٤٢.

(٣٠) نفس المرجع السابق مباشرة ص ٤٤- ٤٥.

(٣١) ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢، العدد ١٦٥، ص ٥٠.

(٣٢) السيد الحسيني، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمات البحثية الجديدة في مجتمعات العالم الثالث ، مرجع سابق ص ١٥٦.

(٣٣) فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، الطبعة الاولى، ٢١٩٨ ص ص ٢٧١- ٢٧٢.

(٣٤) عبدالمنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مرجع سابق، ص ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٣٥) عبدالباسط عبدالمعطي، التبعية الثقافية في الوطن العربي (في الآليات والمجالات والتفسير) ندوة الثقافة العربية: الواقع وآفاق المستقبل، ١٢-١٥ ابريل ١٩٩٣، كلية الانسانيات جامعة قطر، ١٩٩٣، ص ١٢.

(٣٦) عبدالمنتعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مرجع سابق، ص٢٣١-٢٣٣.

(٣٧) انظر في هذا الصدد التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٩١) تحرير صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، الأمانة العامة، ١٩٩٢،ص ١٢، ص ٢٥.

(٣٨) حسام محمد عيسى، الناصرية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ندوة باريس دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ص ١٠١-١٠٢.

(٣٩) السيد الحسيني، التحولات العالمية المعاصرة و الاهتمامات البحثية الجديدة في مجتمعات العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٤٠) أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك فى المجتمع القطرى أنماطه وثقافته ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر ، الدوحة ١٩٩١، ص ٨١.

(٤١) أحمد زايد وآخرون، مرجع سابق ، ص ٧٩.

(٤٢) على الاشرفى، الرأسمالية ووسائل السيطرة الاستعمارية، على العالم، مجلة التوحيد، العدد ٨٠، السنة الرابعة عشر، بيروت، ١٩٩٦، ص ٩٨، ٩٩.

(٤٣) السيد الحسينى، التحولات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٤٤) عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الاعلامية والثقافة فى العالم الثالث، مرجع سابق ص ٦٩.

(٤٥) عبدالباسط عبدالمعطى، التبعية الثقافية فى الوطن العربى، مرجع سابق،ص ٢٧.

(٤٦) عواطف عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٤٧) عبدالمنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمى، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٤٨) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبدالفضيل، انتقال العمالة العربية (المشاكل، الآثار، السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ١٩٨٣) ص ١٥٣.

(٤٩) انظر حول هذا الموضوع ما يلى : -

محمد ياسر الخواجة، الاصول الاجتماعية للاستثمار فى الريف المصرى (دراسة ميدانية فى محافظة الغربية) رسالة دكتوراة غير منشورة، مودعة بكلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩١م، خاصة الفصل السادس.

- عبدالخالق فاروق حسن، الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى : دراسة فى نسق القيم والمفاهيم، مجلة شئون عربية، تونس، العدد ٩ نوفمبر ١٩٨١، ص ١٠٥ وما بعدها.

- جودة عبدالخالق جودة، الانفتاح الاقتصادى والنمو فى مصر (٧١- ١٩٧٧) فى كتاب مصر فى ربع قرن، تحرير سعد الدين ابراهيم، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٨٥ وما بعدها.

(٥٠) عبدالله عبدالرحمن، علم الاجتماع الاقتصادى فى ضوء النظام الاقتصادى العالمى

الجديد (الجزء الثانى) مرجع سابق ، ص ٥٨٠.

(٥١) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤.

(٥٢) ونيس فرج عبدالعال، عجز الموازنة العامة فى الكويت ومصر (الاسباب وطرق العلاج، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الاول، الكويت، الربيع ١٩٩٦، ص ٦٨.

(53) United Nation Economic and Social Council Octobre 1993,- P.47.

(٥٤) فوزى عبدالرحمن، انماط التفاعل بين وحدات المعيشة واقتصاد السوق فى قرية مصرية، حولية كلية الانسانيات، جامعة قطر، العدد السابع عشر، الدوحة ١٩٩٤، ص ص ١٥٢- ١٥٣ .

(٥٥) ابراهيم العيسوى ، المأزق والمخرج : ازمة الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها ، القاهرة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ١٩٨٧، ص ٢٥.

(٥٦) عبدالباسط عبدالمعطى، التغير فى النمط الاجتماعى والتكوين الاجتماعى، فى كتاب علم الاجتماع الاقتصادى، تأليف د. غريب سيد أحمد وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ٣٢٥.

(٥٧) حنان البيلى، تقارير الشركة المصرية الامريكية، سلسلة السياسات الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٢٤، ابرايل ١٩٩٦، ص ١٩٦.

(58) United Nationeconmic and Social Council October 1993, P. 45 .

(٥٩) عبدالباسط عبدالمعطى، التبعية الثقافية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٣٠.

(٦٠) هناء محمد الجوهرى، الاعمال الاضافية غير الرسمية لدى العاملين بالحكومة (تحليل سوسيولوجى للظاهرة، وعلاقتها بعملية التنمية فى المجتمع المصرى فى كتاب دراسات فى علم الاجتماع الاقتصادى والتنمية الاجتماعية اشراف د. محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١ ، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٦١) أحمد مجدى حجازى وشادية قناوى، الاقتصاد السياسى وقضايا العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٦٢) محمد ياسر الخواجة، الشباب الجامعى ومشكلاته المعاصرة فى المجتمع المصرى بحث مقبول للنشر، فى ندوة عاطف غيث العلمية السادسة فى الفترة (من ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٥، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٥) ص ١، ٤.

(٦٣) سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى، فى كتاب الدين فى المجتمع العربى، مركز دراسات الوحدة العربية لعلم الاجتماع، بيروت ،١٩٩٠، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٦٤) محمد ياسر الخواجة، الشباب الجامعى ومشكلاته المعاصرة فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص ٢٤.